

سلسلة الأساسيات

فبراير/شباط ٢٠١٥

نحو اقتراب

تحويلى للتعامل

مع الماضى

بريوني جونز

إليزابيث بومجارتنر

سيدونيا جابرييل

معلومات حول الناشر

الناشر

سويس بيس هو معهد بحثي معني بالممارسة يهتم بدراسات السلام، يتخذ من مدينة برن بسويسرا مقراً له، وهو معهد بحثي ينتسب إلى جامعة بازل وهو عضو بالأكاديمية السويسرية للإنسانيات والعلوم الاجتماعية.

برنامج التعامل مع الماضي

يهتم برنامج التعامل مع الماضي في سويس بيس بدعم الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين في تصميم وتنفيذ و متابعة وتقييم أنشطة التعامل مع الماضي، ويقدم البرنامج مجموعة واسعة من فرص التدريب ويسهم في تغذية العلاقة بين الأبحاث والسياسات عن طريق مشروعات بحثية ومؤتمرات وإصدارات ومحاضرات.

مركز بناء السلام KOFF

يعنى مركز بناء السلام KOFF بتعزيز التجانس بين أنشطة بناء السلام السويسرية عن طريق تحفيز عمليات بناء سياسات وحوار مشتركة بين الفاعلين من الدول ومن غير الدول. يضطلع مركز بناء السلام بتنظيم مؤامد مستديرة وعمليات تعلم مشتركة وعقد دورات تدريبية كما يقوم بنشر إصدار دوري شهري، ويضم المركز في عضويته ٤٩ منظمة سويسرية ويدعم المناهج المتكاملة للتعامل مع مثلث العلاقة بين بناء السلام وحقوق الإنسان والتنمية. تم تأسيس المركز كمشروع في مؤسسة سويس بيس في مارس آذار ٢٠٠١ بواسطة وزارة الخارجية السويسرية وعدد من المنظمات غير الحكومية.

سلسلة الأساسيات

يقدم سويس بيس - عن طريق إصدار سلسلة الأساسيات - المشورة والإرشاد من جانب الخبراء للممارسين حول مجموعة متنوعة من الموضوعات المتعلقة بالبعد المدني في بناء السلام. يمكن الوصول إلى جميع إصدارات سلسلة الأساسيات هنا:

<http://www.swisspeace.ch/publications/essentials.html>

صورة الغلاف:

صورة بعنوان "رسائل مختلطة"، حقوق الملكية: آيل أيرام.

أُتيحَت ترجمة هذا الإصدار من اللغة الانجليزية إلى اللغة العربية بدعم مشكور من إدارة الأمن الإنساني بوزارة الخارجية السويسرية.

جدول المحتويات

٢	١	مقدمة
٦	٢	تعريفات واقترايات
١٣	٣	التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاعات: أوجه التفاعل بين النظرية والتطبيق
٣٠	٤	المضي قدماً
٣٢	٥	الخاتمة
٣٣		ملحق ١: قراءات إضافية
٣٧		ملحق ٢: مصفوفة تمرين التفكير في السلام
٣٨		عن المؤلفات
٣٩		عن سويس بيس

swisspeace
Sonnenbergstrasse 17
P.O. Box, CH-3001 Bern
Bernoullistrasse 14/16
CH-4056 Basel
www.swisspeace.org
info@swisspeace.ch
©2015 swisspeace

تتقدم المؤلفات بالشكر لإسهامات الزملاء راحيل فون أركس ونيكولا ديداي وجولي بيرنات وإنجريد أوليفييرا وجاي روزنبلم كومار.

إطار عمل مفاهيمي للتعامل مع الماضي



"ينظر إلى العدالة والمصالحة والسلام كشقائق لا تنفصم، ومع ذلك فإن الاهتمام بأهداف السلام والمصالحة لا يتعدى إلا أن يحوز على تركيز أقل من باحثي العدالة الانتقالية والذين يركز معظمهم بدلاً من ذلك على القضايا المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون..." إضافة إلى أبعاد المحاسبة والعدالة القانونية فإنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للعمليات النفسية الاجتماعية و الظروف الاقتصادية الاجتماعية والسياق السياسي حتى يتسنى للعدالة الانتقالية تعزيز بناء السلام" (لامبورن ٢٠١٤، صفحة ١٩ و ٣٤)

يمثل التعامل مع ماضٍ شهد انتهاكات جمة لحقوق الإنسان تحدياً للمجتمعات التي تمر بعملية انتقال سياسي واجتماعي، ويتسم التعامل مع الماضي بكونه عملية طويلة المدى عادة ما يمكن أن تتضمن عدداً من مختلف الفاعلين والآليات التي لا تحوي رؤى مختلفة للماضي فحسب؛ بل أيضاً رؤى متنوعة للمستقبل. لقد حاول مختلف الباحثين والممارسين على حد سواء البحث عن سبل يمكن من خلالها فهم التعامل مع الماضي كما حاولوا فهم العناصر الرئيسية لعمليات التعامل مع الماضي والتي تتسم بالفعالية والشرعية، بما في ذلك مؤسسة سويس بيس والتي قامت بالتعاون مع وزارة الخارجية السويسرية - بتطوير إطار مفاهيمي للتعامل مع الماضي^١ وذلك بناء على عمل المقرر الأممي لوي جوانيه وتوصيات أخرى لاحقة^٢.

وتتصل الحقوق الأربعة التي تشكل أساس هذا الإطار المفاهيمي ببعضها البعض كما ينظر إليها باعتبارها قادرة على الإسهام في تحويل مسار النزاعات كهدف أوسع لأنشطة بناء السلام، ويمكن إيجاد بعض الأمثلة على ذلك في الوثائق التأسيسية في مجال التعامل مع الماضي ومنها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٨٢٧، والتي تأسست بموجبه المحكمة الدولية الخاصة ليوغوسلافيا السابقة، والذي أقر بأن المحكمة "من شأنها الإسهام في استعادة السلام والحفاظ عليه" (١٩٩٣:١)، إضافة إلى قوانين وطنية وضعت حجر الأساس لإرساء آليات محلية مثل قانون تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة رقم ٣٤ والذي شكل أساس عمل لجنة الحقيقة والمصالحة في جنوب أفريقيا، والذي افترض بأن اللجنة المذكورة من شأنها "تعزيز الوحدة الوطنية والمصالحة بروح من التفاهم الذي يتخطى نزاعات وانقسامات الماضي" (١٩٩٥:٤).

١ للإطلاع على مناقشة تفصيلية حول هذا الإطار المفاهيمي يرجى الاطلاع على: إطار مفاهيمي للتعامل مع الماضي: الكلية في المبدأ والممارسة، سلسلة الأساسيات الصادرة عن سويس بيس، الإصدار الأساسي ٢٠١٣/٣، وإيضاً ما كتبه سيسون وجوناثان (٢٠١٠): إطار مفاهيمي للتعامل مع الماضي، العدد رقم ٥٠ من مجلة Politorbis عن التعامل مع الماضي والصادرة عن وزارة الخارجية السويسرية.

٢ الوثيقة الأممية رقم E/CN.4/2000/12، الملحق الأول، تقرير دابان أورينتلير نشره الخيرة المستقلة المكلفة بتحديث مجموعة المبادئ الهادفة لمكافحة الإفلات من العقاب، و مجموعة المبادئ الهادفة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان عبر إجراءات مكافحة الإفلات من العقاب. متاح على الرابط:

<http://www.justice.gov.za/legislation/acts/1995034-.pdf>.

٤ [http://www.icty.org/x/file/Legal Library/ Statute/statute_827_1993_en.pdf](http://www.icty.org/x/file/Legal%20Library/Statute/statute_827_1993_en.pdf).

على الرغم من أن مصطلح المصالحة قد نال حظاً وافراً من النقاش إلا أننا نعني به في هذا المقام العملية أو العمليات التي تهدف إلى تحويل العلاقات في المجتمعات التي تأثرت بالنزاع المسلح أو الأنظمة السلطوية أو الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بما يسمح بقبول مختلف الآراء حول الماضي ومساعدة المجتمع لحل نزاعاته بطريقة بناءة وغير عنيفة.

ومع ذلك فإن كلاً من الجهود النظرية و العملية والتي تتساءل حول كيفية الربط بين التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاعات تتسم بالمحدودية، وهذا يعني أن هناك فجوة تتعلق بالفهم النظري للعلاقة وأيضاً فيما يتعلق بأساسها المستمد من الأدلة. إنه ليس بوسع الأدبيات الحالية حول التعامل مع الماضي أو أدواتها (مثل لجان الحقيقة والمحاکمات والتعويضات والإصلاحات المؤسسية) شرح العلاقة بشكل كاف بين آليات وعمليات محددة من جهة وعملية التغيير الاجتماعي والسياسي الأوسع والأطول مدى من جهة أخرى، وهو ما يعد ضرورياً في حد ذاته لتحقيق مستقبل سلمي. وهنا يقدم مصطلح تحويل مسار النزاع الحلقة المفقودة في هذا الإطار؛ حيث يركز على العمليات القائمة آخذاً في الاعتبار تحوّل العلاقات والسلوكيات والمواقف والمؤسسات والهيكل التي تطيل أمد العنف. ولهذا فإن التفاعل بين التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاعات من شأنه تفسير العلاقة بين أدوات العدالة الانتقالية وإسهامها في إحلال السلام والمصالحة^٥ (كايسر واند وشيل فوكون ٢٠١٠)، ويشترك التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاعات في التزامهما بتحويل مسار المجتمع واطراد العدالة عبر أدوات سلمية وقانونية. أنه من الضروري أن تنتج عملية التعامل مع الماضي مصالحةً واستعادة للعلاقات والروابط.

كتب بول جريدي وسايمون روبينز أن "العدالة التحويلية تحول مناخ التركيز من البعد القانوني إلى البعد الاجتماعي والسياسي، ومن الدولة والمؤسسات إلى المجتمعات والقضايا الحياتية اليومية. إن العدالة التحويلية ليست نتيجة للفرض الفوقي لأطر قانونية خارجية أو نماذج مؤسسية بل هي عبارة عن فهم وتحليل من القاعدة للقيمة لحياة الناس واحتياجاتهم. وعلى نفس المنوال فإن أدوات تحويل مسار النزاع لا تقتصر على المحاكم ولجان الحقيقة والعدالة الانتقالية بل إنها تضم مجموعة من السياسات والوسائل التي من شأنها التأثير على الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لمجموعة واسعة من الأطراف ذات الصلة"^٦ (٤١٠٢: ٤٣).

كانت صلة المحكمة الخاصة بسيراليون منقطعة ليس فقط بلجنة الحقيقة والمصالحة ولكن أيضاً بهيكل القضاء والتحقيق والإدعاء الوطنية، مما يعني أن احتمال إحداث تغيير في تلك الهيكل محدود للغاية. وعلى النقيض وفي حالة البوسنة والهرسك فإن الجرائم الدولية التي لم يتم التقاضي بشأنها أمام المحكمة الجنائية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة قد تم الفصل فيها أمام دائرة جرائم الحرب داخل محكمة قضايا الدولة والنيابة العامة الوطنية بالبوسنة والهرسك. إن التقاضي في الجرائم الدولية أمام الأنظمة القضائية الوطنية - متى كانت الإرادة السياسية حاضرة - يعزز من البنى المؤسسية وسيادة القانون في الدولة المعنية بشكل أكثر استدامة من الهيكل الدولية التي تتسم بكونها قصيرة المدى وغير متسقة مع النظام الوطني.

في هذا الإصدار من سلسلة الأساسيات نهدف إلى الاستفادة من الجهد الذي تم بذله فيما يتعلق بالربط بين التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاعات، إضافة إلى الاستفادة من خبراتنا العملية وذلك لتحديد أوجه التكامل والسبل الممكنة للمضي قدماً لأولئك الذين يرغبون في التيقن من أن تدخلات التعامل مع الماضي ستسهم في الانتقال إلى السلام والمصالحة على المدى البعيد. وعلى وجه الخصوص فإننا سنركز على السبل التي يمكن من خلالها أن يعزز منظور تحويل مسار النزاع وأساليبه ومناهجه من عمليات التعامل مع الماضي.

يحتوي الإصدار على الأجزاء التالية: يتناول الفصل الثاني تعريفات مفاهيم "التعامل مع الماضي" و"تحويل مسار النزاعات" وكيف يمكن فهمها واستخدامها، بينما يتحدث الفصل الثالث عن طرق التكامل بين تحويل مسار النزاعات والتعامل مع الماضي نظرياً وعملياً، أما الفصل الرابع فيناقش الخيارات المتاحة في المستقبل ويتساءل حول الشكل الذي يجب أن تكون عليه عملية التعامل مع الماضي إذا ما أصبح تحويل مسار النزاعات جزءاً منها وتم أخذ الدروس المستفادة منه على محمل الجد.

١-٢ التعامل مع الماضي

نتحدث في هذا الإصدار عن التعامل مع الماضي - لا العدالة الانتقالية - بغرض التأكيد على الطبيعة طويلة الأمد للعملية والتأكيد على أهمية كل من العناصر القضائية وغير القضائية للتعامل مع عنف الماضي إضافة إلى أهمية ألا تكون هذه العملية خطية بمعنى الانتقال من النقطة أ إلى النقطة ب في خط مستقيم؛ وإنما بدلاً من ذلك أن تكون عملية مستمرة تنضوي على مجموعة معقدة من المفاوضات والحوارات بين مختلف الفاعلين. ومع ذلك فإن مفهوم "العدالة الانتقالية" هو الأكثر انتشاراً في الأدبيات والممارسة في هذا المجال ولذا فإن معظم المصادر التي سنشير إليها تميل إلى استخدامه.

يمكن الاقتراب للتعامل مع ماضٍ من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من عدة زوايا. بعد انقضاء محاكمات نورمبرج وطوكيو بعد الحرب العالمية الثانية تم تطوير القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الجنائي الدولي وتطبيقها كأشكال **لعدالة القصاص** منذ عام ١٩٩٠ فصاعداً في إطار آليات القانون الجنائي الدولي بما فيها المحاكم المؤقتة كتلك الخاصة بيوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الخاصة لرواندا، والمحاكم المختلطة مثل المحكمة الخاصة لسيراليون أو الدوائر القضائية غير العادية في محاكم كمبوديا وأخيراً المحاكم الدائمة مثل المحكمة الجنائية الدولية. بالتزامن مع ذلك تزايد الاعتراف بأن ما يسمى بـعدالة التعافي تعد مهمة وأن عناصر التعامل مع الماضي مثل السعي نحو الحقيقة والتعويضات ووسائل الاعتذار العلنية والنصب التذكارية والإصلاح المؤسسي تحمل أهمية للمجتمعات التي تمر بمرحلة الانتقال. وفي معرض استعراضه لتطور المجال حددت البروفيسورة تيتل ثلاث مراحل للعدالة الانتقالية منذ محاكمات نورمبرج إلى يومنا هذا مما يوضح وجود "توجه فكري موسع نحو اتجاه القانون نحو الواقعية والتسييس" (٢٠٠٣: ٧٠)، وإضافة لذلك فقد ازداد الاهتمام بالاقترابات الكلية للتعامل مع الماضي وللنقاشات حول أكثر السبل فعالية للجمع بين مختلف التدخلات (للاطلاع على أمثلة يرجى الاطلاع

على كتبه أولسن وباين ورايتر ٢٠١٠).

لقد طورت الأمم المتحدة ومجتمع الباحثين والممارسين العديد من التصنيفات والأطر للتعامل مع الماضي، ويستعرض الجدول التالي عدداً من الاقترابات التوضيحية وهي: مبادئ جوانيه أورينتليتشر لمكافحة الإفلات من العقاب وهي المبادئ الخمسة التي تعد امتداداً لمبادئ مكافحة الإفلات من العقاب، إضافة إلى المبادئ التي طورها ستيفان بارمينتييه أستاذ علم الجريمة في جامعة لوفن الكاثوليكية، وأليكس بورين المفوض السابق في لجنة الحقيقة والمصالحة، وويندي لامبورن الباحثة في دراسات السلام بجامعة سيدني.

تتشابه الاقترابات المختلفة للتعامل مع الماضي - بالرغم من اختلاف آليات كل منها - في أمور عدة لاحظها أوندين كايسر واند وستيفاني شيل-فوكون (٢٠١٠: ٩٩-٩٨) وتتلخص تلك القواسم المشتركة كما يلي:

- الإيمان بمركزية التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان كضرورة لتحقيق مجتمع سلمي وعادل.
- الافتراض بأن هناك تغييراً أوسع (سياسياً على الأغلب) وعملية تحول تحدث وأن التعامل مع الماضي هو جزء منها.
- الافتراض بأن التعامل مع الماضي العنيف يساعد في عقد مصالحة في المجتمع المنقسم.
- شمول رؤى عادة ما تكون ضبابية حول شكل مستقبل ديمقراطي وعادل وسلمي.

إذا ما تناولنا الإطار الشامل للتعامل مع الماضي والذي طوره وزارة الخارجية السويسرية ومؤسسة سويس بيس بناءً على مبادئ جوانيه-أورينتليتشر لمكافحة الإفلات من العقاب^٦ (مذكورة في المقدمة) فإنه يمكننا ملاحظة أن الإطار يذكر تحويل مسار النزاع بوضوح كأحد الأهداف المظلية لعملية التعامل مع الماضي. وكما يفسر سيسون فإن "تعريف الإطار الأوسع يكون عن طريق معايير المصالحة وعدم تكرار الانتهاكات الخطيرة والمنهجة التي حدثت في الماضي، ومرة أخرى فإن هذا هدف طويل الأمد تلزمه عملية تعامل مع الماضي كشرط مسبق وضروري. إن قياس أثر ذلك أمر أكثر صعوبة، ولكن المفهوم المركزي هو تحويل مسار النزاع" (٢٠١٠: ١٤). إن منطوق الأمر هو

^٦ وثيقة الأمم المتحدة رقم E/

١٠٢٢٠٠٥/٤.ON، ملحق رقم ١، تقرير دايان أورينتليتشر الخبيرة المستقلة المكلفة بتحديث مجموعة المبادئ لمكافحة الإفلات من العقاب والمسماة بمجموعة المبادئ المحدثة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان عبر إجراءات مكافحة الإفلات من العقاب.

ويدي لامبورن	أليكس بورين	ستيفان بارميتيه	قواعد الأمم المتحدة	مبادئ جوانيه- أورينتايشن لكاظمة الإفلات من العقاب
الحاسبية	الحاسبية	الحاسبية	اللاحقات القضائية	الحق في العدالة
المعرفة والاعتراف	استرداد الحقيقة	الحقيقة	السعي نحو الحقيقة	الحق في المعرفة
العدالة الاجتماعية والاقتصادية	التعويضات	التعويضات	التعويضات	الحق في التعويض
تحويل العلاقات	المصالحة	المصالحة	المصالحة	المصالحة
التحول البنوي العدالة السياسية	الإصلاح المؤسسي		الإصلاح المؤسسي	ضمانات عدم التكرار
الملكية المحلية للعملية، وبناء القرارات			المشاركة الشعبية	

أن المؤسسات والآليات التي تدعمها مبادرات التعامل مع الماضي من شأنها التأسيس لمعايير ديمقراطية للتسامح وتقاسم السلطة، وأن هويات الضحايا ومرتكبي الجرائم ستتحول لكونهم مواطنين يمثلون جزءاً من عقد اجتماعي جديد (مرجع سبق ذكره).

ولذلك فإن هناك حاجة لاعتراف أكثر وضوحاً بأهمية تحويل مسار النزاع في التعامل مع الماضي والتفاعل معه بشكل أكثر مباشرة. ولا ينبغي النظر إلى هذا السؤال باعتباره مفاهيمياً نظرياً فحسب بل هو عملي للغاية أيضاً. لقد بدأنا بطرح الأسئلة حول تأثير وإرث التعامل مع الماضي، وهي أسئلة تتطلب فهم سؤال كيف قد تسهم عمليات مختلفة للتعامل مع الماضي في سياقات مختلفة وأزمنة مختلفة في تحويل مسار النزاع، ومع ذلك فإن تدخلات التعامل مع الماضي قد فشلت بشكل كبير حتى الآن في التفاعل مع نظريات التغيير، وليست هناك أدلة دامغة يمكن استخدامها في إثبات علاقة تأثير وتأثر متبادل بين الأمرين.

إذا تحولنا الآن للحديث عن الجهد الذي تم بذله في مجال تحويل مسار النزاعات فإنه سيكون بالإمكان تحديد السبل الرئيسية التي يمكن من خلالها فهم التأثير المحتمل والمفيد لتحويل مسار النزاع على التعامل مع الماضي.

٢-٢ تحويل مسار النزاع

تنظر نظرية تحويل مسار النزاع إلى النزاعات باعتبارها جزءاً من الحياة البشرية يخدم التقدم الاجتماعي كعامل مساعد في عملية التغيير إذا ما تم التعامل معها بطريقة بناءة وغير عنيفة. إن أخذ حاجات ومطالب العديد من الفاعلين المجتمعيين في الاعتبار أمر هام لإدارة النزاع بنجاح. إن تحويل مسار النزاع يسعى إلى تأسيس آليات لتحويل النزاع العنيف إلى أشكال غير عنيفة للتعامل مع النزاع وحله، وبذلك فإن تحويل مسار النزاع يتعامل مع كل من المستويات الفردية والبنوية للمجتمع ويضم جميع الأنشطة التي تهدف إلى تحويل المواقف والقناعات إضافة إلى القيم والعلاقات والاهتمامات والمؤسسات الفردية والمجتمعية التي تطيل أمد العنف (ميال: ٤٠٠٢). إن عمليات تحويل النزاعات هي جهود ذات أمد طويل من شأنها أن تأخذ أشكالاً شديدة التباين طبقاً للثقافة والعادات والقيم المحلية وطرق النظر للنزاع والسلام إضافة إلى المعايير وأنواع الحكم والحقائق الاجتماعية السياسية. وفي كل نزاع تحدث العديد من عمليات التحول في نفس الوقت وعلى مستويات مختلفة وتتعامل مع مختلف المسببات الجذرية للنزاع ومع مختلف الفاعلين.

إن ما تقدم ذكره من اقتراب كلي للتعامل مع الماضي يشترك مع تحويل مسار النزاعات في عدة عناصر رئيسة بسبب أن كلاً منها يستهدف التعامل مع التغييرات المجتمعية طويلة الأمد بشكل مستدام يتحدى الأسباب الأصيلة للنزاعات. إن التعامل مع الماضي هو عنصر حاسم في عملية تحويل مسار النزاع الشاملة بسبب الأثر التي خلفته انتهاكات ومطالب حقوق الإنسان في الماضي على حياة الأفراد وعلاقات الناس والبنى المؤسسية والواقع السياسي والتي تحول جميعاً دون تصالح المجتمع وخلق رؤية مشتركة من أجل المستقبل. ولا يكفي التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاع بالاشتراك في رؤيتها للسلام العادل والمصالحة المجتمعية (كايسر-واند وشيل فوكون ٢٠١٠: ١٠٠١) بل يتعديان ذلك إلى كونهما مسألة سياسية من الدرجة الأولى؛ فلا بد من التعامل مع عدم التوازن في القوى كمتطلب لتحقيق السلام العادل والمصالحة.

في الظروف المثالية فإن هناك مخرجين قد يأخذهما ناتج عمليات تحويل مسار النزاعات. أولاً، إن رؤية السلام في المجتمع تتطور أثناء حدوث العملية، وعلى نقيض الاقتراب المبني على حقوق الإنسان فإن الممارسين المخربين في تحويل مسار النزاعات لا يفترضون معرفة الطرف المناسب اللازم تحققه في المجتمع بخلاف ضرورة كونه سلمياً، وثانياً ولأن العملية مملوكة للمجتمعات المحلية فإن هذه المجتمعات تصنع نماذجها الخاصة التي لا يلزم لها بالضرورة تقليد النماذج الموجودة بالديمقراطيات الغربية. يؤكد هذا المخرج الأول على فكرة العملية والمنظور بعيد الأمد للمراحل الديناميكية للتغيير الاجتماعي والذي قد يتضمن وقوع انتكاسات تتمثل في العودة للعنف، كما ينضوي أيضاً على دور محدود للفاعلين الخارجيين الذين يوسعهم دعم عمليات الوساطة والحوار أو توفير مساحات للتفكير والنقاش أو اقتراح آليات وبنى للتعامل مع النزاعات بشكل غير عنيف وتقديم الخبرات والتمويل في المجالات التي تقدم ذكرها، وبمعنى آخر فإن هؤلاء الفاعلين من شأنهم دعم البنية التحتية للسلام^٧ بالأساس عبر المرافقة والمؤسسية وبناء القدرات.

٧ يقصد بالبنية التحتية للسلام "الشبكة الديناميكية من البنى - المعتمدة على بعضها البعض - من الآليات والموارد والقيم والمهارات التي يمكنها الإسهام في منع حدوث النزاعات وبناء السلام في المجتمعات عبر الحوار والتشاور" (كومار ودي لا هاي ٢٠١١: ١٤). يمكن الاطلاع على المزيد بشأن ذلك على الرابط:

<http://www.i3pinternational.org/infrastructures-for-peace>

٣ التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاعات : أوجه التفاعل بين النظرية والتطبيق

تأسيساً على أشكال التلاقح والتفاعل الواردة في الجزء ٢,٢ من الفصل الثاني فقد رأينا أنه يمكن بالفعل الجمع بين التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاعات بشكل مفيد بل ويجب تشجيع ذلك بشكل أكبر بغرض تعزيز تنفيذ وتأثير عمليات التعامل مع الماضي على السلام والمصالحة بعيدى الأمد. وبشكل أكثر تحديداً فإن هناك حاجة للتفكير في كيفية التعامل مع الماضي لضمان أن يساهم ذلك في تحويل مسار النزاع ومن ثم الحيلولة دون اندلاع نزاعات عنيفة في المستقبل وذلك من خلال الأطر التي تم توضيحها في الجزء ١,٢ من الفصل الثاني. وتوضح الخبرات السابقة أن تدخلات التعامل مع الماضي كثيراً ما أضعفت فرصاً بسبب أنها طبقت دون الالتفات إلى الأبعاد المتعلقة بإمكانية تحويل مسار النزاع.

وقبل أن ننقل إلى الجزء المتعلق بالتلاقح والتفاعل فإننا سوف نسلط الضوء أولاً على أوجه التباعد بين التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاع ومن ثم نشير إلى إمكانات إعادة التفكير في ممارسة التعامل مع الماضي.

فيما يلي الأسباب التي أدت إلى انتقاد عمليات التعامل مع الماضي في السابق:

- ركزت عمليات التعامل مع الماضي في السابق في اقتربها من النزاع - والذي عادة ما كان محدوداً بطبيعته القانونية الفنية - على العنف المادي وليس البنوي.
- ركزت تدخلات التعامل مع الماضي على إغلاق الملفات والمحاسبة بدلاً من التحول، وعلى النتائج بدلاً من العملية.
- لأنها كانت تركز على مرتكبي الانتهاكات فإن عمليات التعامل مع الماضي كانت تتعامل مع الضحايا لأغراض محددة وتقضي المجموعات المهمشة وترتكز على المركز وليس الأطراف.
- كانت عمليات التعامل مع الماضي تنظر للتغيير باعتباره أمراً يأتي من الأعلى للأسفل وبالتالي تتجاهل العمليات التي تنشأ من القاعدة للقيمة.

يجد النزاع في سريلانكا بين الحكومة وجبهة نمور التاميل جذوره في إقصاء أقلية التاميل العرقية من عمليات صناعة القرار السياسية إضافة إلى التمييز ضدهم وعدم الاعتراف بثقافتهم ولغتهم كجزء من الهوية الوطنية، وبعد توقيع اتفاق لوقف إطلاق النار في عام ٢٠٠٢ فإن إحدى الأنشطة التقليدية لتحويل مسار النزاع التي تم تنفيذها هي البحث عن آليات لتقاسم السلطة بين مختلف الأقليات في سريلانكا، ولهذا الغرض قامت العديد من المنظمات الخارجية بالتعاون مع شركاء محليين لهم لإمداد أطراف النزاع ووكلائهم والمجتمع المدني بالخبرة اللازمة فيما يخص نماذج تقاسم السلطة وذلك عن طريق الجمع بينهم وخلق مساحة لمناقشة هذه الأمور والعمل سوياً على صياغة خيارات محتملة للسلام في سريلانكا، وكانت الفكرة تتلخص في إعداد أطراف النزاع والمجتمع المدني للتوصل إلى اقتراحات وأفكار- تنبع من الشركاء المحليين - بخصوص مفاوضات السلام التي كان من المنتظر حدوثها حينئذٍ في المستقبل القريب^٨.

^٨ لمزيد من الاطلاع على هذه القضية يمكن قراءة ما كتبه جوناثان جوهاند وبينديكت كورف وجوناثان سبينسر (٢٠١١).

وبخلاف منهج تحويل مسار النزاع الذي يهتم بالنزاع باعتباره جزءاً من المجتمع والحياة البشرية فإن آليات التعامل مع الماضي عادة ما تميل إلى محاولة إغلاق الملفات عبر وضع نهاية للعنف المباشر إضافة إلى رغبتها في إدارة وتحييد النزاع بشكل ما في المجتمعات التي تمر بحالة انتقالية. وكما كتب مايستر فإن "تكلفة تحقيق توافق أخلاقي حول أن الماضي كان سيئاً هي التوصل لتوافق سياسي بأن ما هو سيء قد أصبح من الماضي" (٢٠٠٢: ٦٩). إضافة إلى ذلك فإن الاقتراب القانوني والتركيز على حقوق الإنسان قد هيمنت على عمليات التعامل مع الماضي في السابق برؤية تقضي بأن الهدف النهائي والواضح للمجتمعات هو أن تخلو من انتهاكات حقوق الإنسان، وهو ما يقع على النقيض من اقتراب تحويل مسار النزاع والذي يرى أن الهدف هو تحويل مسار العلاقات بحيث يمكن للناس التعايش معاً بشكل لائق وبطريقة لا يمكن تصميمها بشكل مقصود وإنما تكون نتاجاً لعملية طبيعية.

وفي النهاية فإن نقاشات التعامل مع الماضي كانت منمهمة في السنوات الأخيرة بقضية الدور الذي يلعبه كل نموذج ومجموعة أدوات في تصميم وتنفيذ عمليات التعامل مع الماضي ضمن قضايا أخرى بطبيعة الحال. هل يمكن للتعامل مع الماضي أن يكون أوسع من مجموعة من الآليات الجاهزة والمعدة سلفاً مثل لجان الحقيقة والمحاكمات والنصب التذكارية العامة والتعويضات؟

سوف نرد - في هذا الفصل - على هذه الاختلافات بين التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاع عن طريق النظر إلى أوجه التفاعل الممكنة بينهما مستقيدين في ذلك من تحويل النزاعات لتحسين ممارسة وفهم التعامل مع الماضي باعتباره جزءاً من الانتقال السياسي الذي ينبغي التفاوض حوله، وسوف نركز على ما نعتقد أنه يقدم المكونات الأكبر في هذا الصدد وهو كل من تحليل النزاع، والعمليات، والتأثير^٩.

^٩ نود أن نركز على أن الحساسية للنزاعات تعد اقتراباً آخر هاماً للغاية من شأنه تأسيس منظورات تحويلية قوية لعمليات التعامل مع الماضي، وقد ورد ذكر هذا المفهوم في الفصل المعنى بتحليل النزاع ولكن لن تتم الإشارة إليه بالتفصيل في هذه الوثيقة. لمزيد من القراءة يرجى الاطلاع على الملحق ١.

١-٣ تحليل النزاع

تركز الآليات الرسمية للتعامل مع الماضي - مثل لجان الحقيقة والمحاكمات وبرامج التعويضات وبرامج التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج والإصلاح القضائي وغيرها - على تطبيق وترتيب استخدام أدوات محددة، وهنا يتبدى مبعثان للقلق: أولاً ما يتعلق بأنه يجب أن تتمتع عملية التعامل مع الماضي بالحساسية للنزاع، وثانياً أنه يجب توجيه تلك العملية نحو التحول من العنف إلى السلام. ولذلك فإن الخطوة الأولى في هذا المضمار هي تحليل النزاع والذي يتضمن فهم السياق والأسباب الأصلية للنزاع وطبيعة مرحلة ما بعد النزاع ودينامياته وأبعاده التاريخية بما يقدم عمقاً في النظرة لوضع المجتمع عند نقطة زمنية معينة. ويعد تحليل النزاع إحدى الأدوات الأساسية في اقتراب تحويل مسار النزاع وينبغي مراجعته إبان وقوع العملية والتفكير فيه وتحليله بشكل مستمر.

إن الاعتبارات الواقعية المتعلقة بحدود الوقت والتمويل المتاحين لعمليات التعامل مع الماضي - مثل إقامة لجنة للحقيقة أو محكمة خاصة على سبيل المثال - قد تتسبب في القيام بذلك التحليل بتعجل: أو حتى عدم القيام به أصلاً في أولى المراحل ما بعد النزاع. وإضافة إلى ذلك فإن تحليل النزاع الذي يكون جزءاً من عمل مثل تلك الآليات - مثل حكم صادر عن المحكمة أو تقرير للجنة الحقيقة - لا يتعدى كونه جزءاً من الأعمال الداخلية ومن منطلق إجراءات الآلية وليس جزءاً من التحليل الأوسع. فيما يلي عرض لإيجابيات إجراء تحليل للنزاع قبل تحديد الآليات المختارة وترتيب حدوثها (مثال للترتيب: لجنة الحقيقة أولاً، ثم المحاكمات وبرنامج التعويضات):

- من شأن ذلك تحديد نقاط للاشتباك مع الموضوع ومن ثم تعريف شكل التداخلات، بدلاً من الاختيار بين مجموعة من "الخيارات" الجاهزة ضمن "صندوق أدوات" معد سلفاً، كما من شأن ذلك الإسهام في التحليل المتعمق فيما يتعدى مجرد وصف وضع المجتمع في اللحظة الراهنة إلى تسليط الضوء على الأسباب الأصلية للعنف

- ١٠ يمكن الاطلاع على الاتفاقية الإطارية حول البانجسامورو والملحق الخاص بها حول التطبيع بواسطة مكتب مستشار الرئيس لعملية السلام.
- ١١ يمكن الاطلاع على نص تكليف عمل لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة من خلال مكتب مستشار الرئيس لعملية السلام، الجزء الأول من الفصل الخامس، تكليف عمل لجنة العدالة الانتقالية والمصالحة.

- ◀ ما هي العناصر المشتركة في المجتمع (مثل الموسيقى التراثية أو الدين الواحد أو الذاكرة المشتركة) وكيف يمكن أن تعلي أنشطة التعامل مع الماضي من قيمتها؟
- ◀ ما هي العناصر المفرقة للمجتمع (مثل التاريخ العنيف أو الباعث على الخلاف أو إرث النزاع) وما الذي قد يذكي من أثر هذه العناصر؟ وكيف يمكن لأنشطة التعامل مع الماضي التعامل مع هذه العناصر المفرقة؟

- وانتهكات حقوق الإنسان في الماضي، ويساعد ذلك في تحديد استراتيجيات التدخل فيما وراء الأدوات الجاهزة للتعامل مع الماضي وبما يربط مختلف قطاعات التدخلات بما فيها التعامل مع الماضي وبناء السلام والحوكمة والتعليم والإعلام وغيرها ببعضها البعض.
- يسمح مثل هذا الاقتراب بمزيد من التنوع والابتعاد عن الممارسات المحفوظة والمكررة التي كانت محل نقد كجزء من الممارسات السابقة للتعامل مع الماضي.
 - كما يسمح للفاعلين بالعمل على مستويات مختلفة للتحليل عن طريق شمول التدخل نفسه في تحليل وفهم آثار أنشطة التعامل مع الماضي واعتبار نشاطه والمدافعين عنه فاعليه سياسيين سيكون لهم تأثير على عملية التحول نفسها، مما يزيد من احتمالات أن تكون عملية التعامل مع الماضي أكثر حساسية للنزاعات.
 - يمكن تصميم نظرية للتغيير من شأنها أن تكون جزءاً من عملية التنفيذ، وذلك بناء على تحليل النزاع.
 - يدعم تحليل النزاع القدرة على تحديد الأسباب الأصلية للنزاع كما يعد أداة متميزة لجمع الأفراد من مختلف الهويات والخبرات سوياً لمناقشة ومقاربة آرائهم حول الأسباب الأصلية للنزاع. إن ذلك يمثل تدخلاً في حد ذاته ومن شأنه وضع حجر الأساس للمصالحة طويلة الأمد.
 - فيما يلي عدة أسئلة محددة نابعة من تحليل النزاع والتي تتصل بعمليات التعامل مع الماضي:
 - ◀ من هم الفاعلون الذين ينبغي إشراكهم في أنشطة التعامل مع الماضي؟ وما هي الأطراف المهمة بأنشطة التعامل مع الماضي ومن هي الأطراف غير المهمة؟
 - ◀ ما هي العلاقات بين هؤلاء الفاعلين؟
 - ◀ عند أي نقطة زمنية في سياق النزاع ينبغي تطبيق أنشطة التعامل مع الماضي؟ ما هو تعريف اللحظة "المناسبة"؟
 - ◀ ما هي الأسباب الأصلية للنزاع أو الأسباب الجذرية لانتهاكات وفضائح حقوق الإنسان في الماضي؟ هل يتعامل النشاط الذي وقع عليه الإختيار للتعامل مع الماضي مع هذه الأسباب وهل يصنع فارقاً؟ ما هي متطلبات تعزيز فرص واحتمالات التغيير؟

في الفلبين قدم الاتفاق الإطاري حول البانجسامورو آلية للعدالة الانتقالية عرفت بلجنة العدالة الانتقالية والمصالحة والتي كانت مهمتها تتلخص في "إجراء دراسة وتقديم توصيات بشأن آليات مناسبة للتعامل مع المظالم المشروعة لشعب البانجسامورو وتصويب الظلم التاريخي الذي تعرضوا له والتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان التي تمثلت في نزع ملكية الأراضي وذلك في إطار السعي نحو التعافي والمصالحة"^{١٠}. ولهذا الغرض فقد تم تمكين اللجنة المذكورة من "القيام بالتشاور والتقييمات أو المسوح اللازمة لتحديد المظالم المشروعة لشعب البانجسامورو بما في ذلك تلك المظالم التي نتجت عن نزع ملكية الأراضي غير العادل وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان"^{١١}. وقد وفرت المشاورات أرضية لإجراء تحليل للوضع القائم للنزاع وللفاعلين المشتركين فيه، وهو ما يعد أمراً هاماً للمبادرات التي ستحدث في المستقبل فيما يتعلق بالتعامل مع الماضي.

١٢ هناك العديد من الأدوات المتاحة لتحليل النزاع، منها على سبيل المثال ما كتبه فيشر وسامبون وآخرون في ٢٠٠٥، وجاتيكور وريجولا في ٢٠٠٧، ويمكن أيضاً الاطلاع على الأوراق الاسترشادية من إصدار وزارة الخارجية السويسرية.

١-١-٣ أدوات مختارة لتحليل النزاع^{١٢}

مثلث العنف

تعتمد نظرية تحويل مسار النزاع على أدوات اصطلاحية مثل مثلث العنف والعنف البنوي والثقافي ليوهان جالتنج (١٩٩٦) والتي تفترض أنه عادة ما يكون للعنف المادي قاعدة من: (١) العنف الثقافي الكامن ويتمثل في القيم والتقاليد والقناعات التي تبرر إقصاء وتهميش مجموعات معينة في المجتمع و (٢) العنف البنوي: ويتمثل في المؤسسات والهيكل الاجتماعية التي تطرح قواعد ومعايير إقصائية من شأنها الحيولة دون المشاركة الشعبية الواسعة خاصة فيما يتصل بعمليات صناعة القرار.

◀ إن إحدى الدروس المستفادة من عمليات التعامل مع الماضي السابقة هي ضرورة أخذ الأبعاد الثقافية والبنوية للعنف في الحسبان بشكل ممنهج، إضافة إلى ضرورة التفكير في السؤال المتعلق بكيفية تحويل هذه الأبعاد أثناء العملية بداية من الاختيار وحتى خلق العملية انتهاء بتنفيذ الآلية ومتابعتها.

رسم خريطة الفاعلين

إن إجراء تصور لخريطة الفاعلين هو أمر ضروري لتحديد الفاعلين الذين قد يتمتعون بتأثير مباشر أو غير مباشر على النزاع فضلاً عن المتأثرين به، وتوضح مثل هذه الخريطة أنواع العلاقات بين الفاعلين إضافة إلى القضايا المرتبطة بالنزاع، كما تساعدنا في تحديد الفاعلين الذين كانوا أو لا زالوا يشكلون عناصر حاسمة في النزاع وبذلك فإنهم يعكسون تركيبة اللاعبين الرئيسيين في النزاع. من المهم أيضاً أخذ المنظمات المتدخلة في الحسبان عند استخدام أداة خريطة الفاعلين.

◀ إنه من الأهمية بمكان أن يتم تحديد الفاعلين المنخرطين في النزاع وتحديد شكل ارتباطهم وكيف أثروا أو تأثروا بالنزاع القائم أو الماضي قبل اختيار وتنفيذ أنشطة التعامل مع الماضي. وعادة ما يحتل مثل أولئك الفاعلين مناصب سياسية

نافذة ويكون لديهم القدرة على التأثير على مسار عمليات التعامل مع الماضي إلى درجة الحيولة دون تنفيذ هذه الأنشطة من الأساس، كما أنه من الأهمية تحليل المصالح الكامنة للفاعلين المنخرطين في التعامل مع الماضي على المستويين المحلي والدولي، ويساعد رسم خريطة الفاعلين في تحديدهم وفهم علاقاتهم ومصالحهم وأيضاً في معرفة النقاط التي يمكن منها النفاذ إلى إحداث تغيير بناءً. فضلاً عن ذلك فإن الرسم المتأني لخريطة الفاعلين يساعد في إدارة التوقعات ومنها - على سبيل المثال - توقعات الضحايا.

قد يتجلى اعتبار الأبعاد الثقافية والبنوية للعنف بشكل ممنهج في أي من الأشكال التالية:

- صياغة التكليف الرسمي للمحاكم أو لجان الحقيقة بطريقة تساعد على التعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع، وقد لا يكون ذلك ممكناً إذا ما كانت الفترة التي يغطيها تكليف هذه الهيئات قصيراً جداً.
- الأحكام التي تتعدى مجرد المسؤولية الفردية (مثل المحاكمة والحكم الصادر بحق جوتوفينا وآخرين من المحكمة الخاصة ليوغوسلافيا السابقة).
- الأحكام التي تتناول العنف الجنسي في النزاعات، مثلما فعلت المحكمة الخاصة لسييراليون من طرح نظرة جديدة للاغتصاب كجريمة بدلاً من كونها ممارسة مشروعة اجتماعياً.
- تقارير لجنة الحقيقة التي تتناول الأسباب الجذرية للعنف مثل التقرير النهائي للجنة الحقيقة والمصالحة في سيراليون والمعنون "شاهد على الحقيقة".
- مراكز الأرشيف والتوثيق والمناسبات التذكارية العامة التي تحل المظالم البنوية في الماضي، مثل وكالة المفوض الفيدرالي لسجلات الستازي في ألمانيا أو الأرشيف الوطني التاريخي للشرطة في جواتيمالا.

نتنقل إلى أداة أخرى يستخدمها ممارسو تحويل مسار النزاع وهي **مصفوفة تمرين التفكير في السلام**^{١٣}. كان الدرس الأبرز بعد دراسة ٦٢ حالة في إطار مشروع التعلم التشاركي هو أن نشاطاً واحداً أو استراتيجية وحيدة لا تكفي؛ بمعنى أنه - ولتحقيق الهدف الأوسع وهو السلام العادل والمستدام - فإن هناك حاجة لأن يعمل العديد من الفاعلين على مستويات مختلفة لتنفيذ أنشطة متعددة بشكل متوازن، وبناء على دراسات الحالة المشار إليها فقد طور مشروع التعلم التشاركي مصفوفة حتى يمكن للقائمين على برامج بناء السلام أن يفكروا بتأن فيما إذا كان بإمكان هذه البرامج بناء زخم يساعد على تحقيق التغيير. (يرجى الاطلاع على الملحق رقم ٢)، وقد تم الاشتغال على دروس معينة في تلك المصفوفة ومنها أن التغيير على المستوى الفردي أو الشخصي لا بد وأن يتصل بالتغيير على المستوى الاجتماعي السياسي، وأنه يجب العمل مع أغلبية السكان (أو مع أكبر عدد ممكن) بالتوازي مع العمل مع الأشخاص المؤثرين والذي يمسكون مفاتيح قرارات الحرب والسلام.

◀ بإمكان أنشطة التعامل مع الماضي أن تتعلم من مصفوفة تمرين التفكير في السلام أنه يمكن استكمال عمل آليات مثل لجان الحقيقة أو المحاكمات أو التعويضات أو الإصلاحات المؤسسية أو التسريح ونزع السلاح وإعادة الإدماج عن طريق تدخلات تحمل إمكانية تحويلية ذات آثار اجتماعية سياسية، ولذا فإنه على المرء أن يطرح الأسئلة التالية عند التخطيط لتدخلات في إطار التعامل مع الماضي: كيف يمكن تصميم عمليات التعامل مع الماضي للتأثير في اتجاه تحقيق تغييرات بنوية؟ ومن هم الفاعلون الذين بإمكانهم إطلاق تغييرات على هذا المستوى؟ وكيف يمكن شمولهم في التعامل مع الماضي؟ وكيف يمكن العمل مع مختلف الفاعلين مثل الإعلام والمنظمات غير الحكومية لإطلاق مثل ذلك التحول؟

بخلاف ما هو عليه الحال في مبادرات التعامل مع الماضي والتي عادة ما تتكون من آليات محددة نادراً ما تتصل ببعضها البعض وتدخلات ذات مهام محدودة تجري في مدى زمني قصير فإنه ليس هناك - نظرياً - نقطة نهاية زمنية لتحويل مسار النزاع. إن العملية تحصل على الأولوية في تحويل النزاع مما يسمح بالتعبير عن نوع من الانفتاح والتعقيد بدلاً من الانغلاق والتبسيط كاقتراب لانتهاكات حقوق الإنسان السابقة، وعملياً فإن ذلك يعني ما يلي:

- يتم اعتبار القضايا غير الداخلة في انتهاكات حقوق الإنسان كجزء من العمليات والسياقات طويلة الأمد التي يحدث فيها العنف بشكل مباشر، وقد يشمل ذلك على سبيل المثال النزاعات المتعلقة بالأراضي والمياه وعدم المساواة والتهمير.
- إن الآليات و"الأدوات" المستخدمة لا تأتي من أطر محددة مسبقاً ولا يتم تطبيقها بشكل خطي مباشر، وإنما يتم تعريفها وتشكيلها مع تطور العملية بمرور الوقت.
- لا يرى التغيير كنتاج لتدخل معين - كمحاكمة أو اعتذار رسمي مثلاً - بل كعملية تضم جهوداً تبذل مع مختلف الفاعلين والقضايا.
- تسمح العملية بالتعقد والتغيير أيضاً فيما يتعلق بهويات الفاعلين المنخرطين بما يأخذ الأمور إلى ما وراء ثنائية (الضحية - المجرم) والمهيمنة على عمليات التعامل مع الماضي.
- فيما يلي بعض من الأسئلة الهامة للتعامل مع الماضي والمرتبطة بسؤال العملية:
 - ◀ ما هو شكل القاعدة المجتمعية لعملية التعامل مع الماضي، أي ما هي الأطراف المنخرطة وما هي الأمور التي تناقش ومن يناقشها؟
 - ◀ كيف يتم اتخاذ القرار بخصوص أنشطة التعامل مع الماضي ومن الذي يؤثر على مثل ذلك القرار؟

بدأ مشروع قاعدة بيانات العدالة الانتقالية في جامعة ويسكونسون في العام ٢٠٠٥ بقيادة ٣ من أساتذة العلوم السياسية هم ليج أ. باين، وتريشا د. أولسن وأندرو ج. رايتز، وقد قام الفريق بتأسيس قاعدة بيانات عالمية تضم أكثر من ٩٠٠ آلية للعدالة الانتقالية تشمل محاكمات ولجان حقيقة وقرارات عفو وتعويضات وتطهير سياسي تم استخدامها بين عامي ١٩٧٠ و٢٠٠٧، وقد كانت المهمة الأساسية للمشروع هي التوصل إلى فهم أفضل لكيفية استخدام تلك الآليات ومدى نجاحها، وذلك كله بغرض تطوير السياسات. وقد نشر الفريق نتائج المشروع التي توصل إليها من خلال قاعدة البيانات في كتاب بعنوان "العدالة الانتقالية في الميزان: مقارنة العمليات وقياس الفعالية (معهد الولايات المتحدة للسلام، ٢٠١٠)، إضافة إلى العديد من المقالات في المجالات العلمية. لمزيد من المعلومات يرجى الضغط على الرابط التالي: <http://www.tjdbproject.com>

ما هو الأثر المحتمل لنشاطات التعامل مع الماضي على العلاقات بين الناس؟ هناك الكثير من الجدل حول شخصنة الضحايا والذنب خاصة في إطار عمليات العدالة الجنائية في حين أن تحويل النزاع سينظر لمثل تلك الهويات باعتبارها جزءاً ديناميكياً ومتغيراً من عملية طويلة الأمد قد يكون التعامل مع الماضي جزءاً منها.

٣-٣ التآثير

يستخدم معيار التأثير لتحديد وتقييم آثار التدخل على العناصر والفاعلين الرئيسيين في النزاع فضلاً عن العمليات الأوسع ذات الصلة والمرتبطة بالانتقال السياسي. قد يكون لأي تدخل إما آثار إيجابية أو سلبية وقد تنتج هذه الآثار بشكل مباشر أو غير مباشر مقصوداً كان أو غير مقصود، وقد كانت مسألة تأثير عمليات التعامل مع الماضي مثاراً للجدل الحاد في الأعوام الماضية مما أدى إلى صدور العديد من الدراسات الكمية وقواعد البيانات والمحاولات لتعريف شكل وماهية عملية تعامل مع ماضٍ تتسم بالفعالية، وقد ركز الجدل بشكل حصري تقريباً على مؤشرات حقوق الإنسان والديمقراطية في المجتمعات التي تمر بحالة الانتقال، كما ركز على الربط السببي بين تدخلات ومؤشرات معينة.

وإذا ما نظرنا للأمر من زاوية تحويل مسار النزاع فإن المناقشات حول التأثير كانت لتأخذ شكلاً مختلفاً:

- كما يتعامل مع العنف المباشر مما يعني أن تأثير التعامل مع الماضي قد يعني أكثر من التعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان في الماضي ليشمل تحول العلاقات وتعريفات ماهية الحياة الكريمة لأولئك الذين تأثروا بشكل مباشر وغير مباشر بانتهاكات حقوق الإنسان في الماضي.
- غالباً ما ركز تأثير التعامل مع الماضي على مؤشرات لحقوق الإنسان والديمقراطية على المستوى الوطني في حين أن اقتراب تحويل مسار النزاع من شأنه أن يعمل على إدماج العلاقات الفردية والاجتماعية والمجتمعية في التحليل وبذلك يتحرك بشكل أكثر سلاسة بين مستويات التحليل التي يحدث فيها التغيير.
- توضح مصفوفة تمرين التفكير في السلام xirtaM PPR كيف يجب الربط بين مختلف المستويات ومختلف الفاعلين حتى يمكن القيام بإسهام كبير للسلام والمصالحة الدائمين، ولا يمكن اختزال عمليات التعامل مع الماضي في أرقام فنية ولكن ينبغي أيضاً قياسها

- يشتمل تحليل تحويل مسار النزاع - كما سبقت الإشارة - على دور الفاعلين المنخرطين والأثر المحتمل لذلك على التحول، مما يعطي أرضية للنقاش الأوسع والقيمة التي تتصل بقاعدة "عدم إحداث الضرر" بدلاً من التركيز على المجتمع في حالة الانتقال طبقاً لمجموعة محددة من المؤشرات فحسب.
- يتعامل تحويل مسار النزاع مع الأشكال الثقافية والبنوية للعنف

إذا ما طبقنا نظرية التغيير على مثال هيئة الحقيقة والكرامة بتونس فستكون كالتالي:

- الهدف العام للتغيير: يصل المجتمع إلى المصالحة ويتمكن من الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية.
- نظرية التغيير: إذا شعر الضحايا بالاعتراف بهم وبإدماجهم في المجتمع، وإذا كان الناس واعين بأهمية التعامل مع الماضي، وإذا تم تأسيس الثقة في الشرطة وقوى الأمن، وإذا تم اقتراح عمليات للإصلاح وعدم تمكين مرتكبي العنف من ممارسته، فإن فرص عدم تكرار الانتهاكات ستتحسن.
- إذا وصل المجتمع بعد ذلك إلى التصالح مع الماضي، وتم اقتراح وتنفيذ عمليات إصلاح فإن فرص قدرة المجتمع على الانتقال من الدكتاتورية إلى الديمقراطية سوف تتزايد.

بمدى قدرتها على الربط بين مختلف الفاعلين والمستويات.

- أسئلة تؤخذ في الحسبان من منظور تحويل مسار النزاع:
 - ◀ ما هو التأثير أو التغيير الذي تسعى عملية التعامل مع الماضي إلى إحداثه وعلى أي مستوى؟ وهل تمت صياغته بشكل صريح؟ وهل الهدف واقعي؟
 - ◀ هل من الواقعي تحقيق هذا التغيير المنشود المحدد عن طريق الأنشطة المخطط تنفيذها؟ (شكل من أشكال تأكيد نظرية التغيير)
 - ◀ ما هي عمليات التعامل مع الماضي وغيرها من التدخلات (بما فيها ما قد يكون ضمن قطاعات أخرى) التي تحقق سويماً الهدف العام؟

١٠-٢-٣ نظريات التغيير

يستخدم ممارسو تحويل مسار النزاع نظرية التغيير بشكل مطرد لتحويل افتراضات كيفية تحقيق تغيير مستهدف من ضمنية إلى صريحة. وتعرف نظرية التغيير بأنها سلسلة من الافتراضات تعنى بسؤال كيف يمكن لتدخل ما تحقيق النتائج المرجوة منه، وهي دائماً ما تكون مبنية على تحليل للنزاع يحدد نقطة انطلاق هذا النزاع، وتلزم مراقبة سلسلة الافتراضات هذه على مدار تنفيذ التدخل المقصود، مما يسمح للتدخل بالتكيف كما يسمح بإعادة النظر في نظرية التغيير إن لزم (لمزيد من المعلومات حول نظرية التغيير يرجى الرجوع إلى تمرين التفكير في السلام ٩٠٠٢: صفحة ٤٢ وما بعدها). ولأن حقوق الإنسان تترك انطباعاً على شكل عملية التعامل مع الماضي بشكل كبير فإن الافتراض الغالب بين ممارسي التعامل مع الماضي هو أن التدخلات التي سيقومون بتنفيذها ستقود بشكل تلقائي إلى إحداث تغيير إيجابي في السياق الذي يعملون به. إنهم لا يعملون وفق نظريات تغيير، وإذا عملوا بها فإن الأهداف تكون مصاغة بشكل مبهم ولا يذكر بشكل صريح كيف سيتم تحقيقها.

- ◀ بالنسبة لعمليات وآليات التعامل مع الماضي فإنه من الضروري صياغة نظرية تغيير واضحة وفهم ما قد يكون تحقيقه واقعياً أو غير واقعي وبذلك يتم تجنب رفع التوقعات بشكل خاطئ والعمل مع الفاعلين الأكثر صلة بالسياق، ويجب فعل ذلك بالتشارك مع الشركاء والأطراف المعنية المحلية.

٤-٣ تسكين آليات التعامل مع الماضي في عمليات الانتقال السياسي

إن عمليات التعامل مع الماضي هي جهود طويلة الأمد، مما يقودنا إلى التساؤل حول ماهية التوقيت الذي ستكون فيه تلك التدخلات أكثر فعالية من حيث إمكاناتها المرتبطة بتحويل مسار النزاع، وفي سياق العدالة الانتقالية فقد كان هناك نقاش مستمر حول العلاقة بين مبادرات التعامل مع الماضي والانتقال السياسي نحو الديمقراطية. ويفترض الكثير من العمل البحثي والخبرة العملية أن التعامل مع

- ١٤ محمد محمود ولد محمود وتيموثي سيسك (٢٠١٣)، عودة علم الانتقال: الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، أوراق جنيف، مركز جنيف للدراسات الأمنية، ورقة ١٣، العام ٢٠١٣.
- ١٥ أولين وكامبل، ٢٠٠٥، معضلة الانتقال في الدول الديمقراطية صاحبة النزاعات، مجلة هيومان رايتس كوارترلي، عدد ٢٧، صفحات ١٧٢ - ٢١٣، صفحة ١٧٣، صفحات ١٨٢-١٨٨.

ماض من انتهاكات حقوق الإنسان من شأنه أن يدعم انتقالاً سياسياً نحو الديمقراطية والسلام المستدام.

إن التعامل مع الماضي لا يحدث دائماً في سياق انتقال سياسي واضح المعالم نحو الديمقراطية، ويمكننا في هذا المقام الإشارة إلى حالات من الديمقراطيات الراسخة مثل كندا التي شهدت مؤخراً وجود لجنة للحقيقة والمصالحة، إضافة إلى حالات في سياقات تشهد حروباً أهلية مستمرة مثل السودان حيث أدانت المحكمة الجنائية الدولية الرئيس البشير على خلفية جرائم ضد إقليم دارفور، وحالات لدول في مرحلة ما قبل الانتقال السياسي مثل أوغندا التي شهدت وجود لجان حقيقة تاريخياً وحيث تنشط المحكمة الجنائية الدولية. إضافة إلى ذلك فإن الانتقال السياسي ليس خطياً ولذا يمكن النظر إليه كعملية تغيير طويلة المدى لا تعرف نتائجها على وجه اليقين. وبهذا المعنى فإن أحد الدروس المستفادة من مجال الديمقراطية وعلم الانتقال عند تصميم وتنفيذ برامج وآليات التعامل مع الماضي هو أهمية القيام بالتحليلات المبنية على المعرفة بتاريخ التغيير الاجتماعي السياسي^{١٤}.

كتب أولين وكامبل في هذا المجال حول "حدوث الانتقال في النموذج"^{١٥}، ويهمننا في السياق الإشارة إلى النقاط التالية: (١) النظرة إلى النظام السابق باعتباره غير شرعي، (٢) وصف التغييرات التي يحققها الانتقال داخل دولا الدولة عموماً بالاتساق، (٣) تستهدف العملية التوصل إلى إغلاق الملفات.

وبالنظر إلى تلك النقاشات حول ماهية الانتقال الذي يجري أثناء عملية أو آلية التعامل مع الماضي فإنه يمكننا أن نحدد بمقولية الفترات عالية الهشاشة والأخرى منخفضة الهشاشة في عمر العملية، إضافة إلى تحديد ما يسمى بلحظات الفرص والتي يمكن فيها أن يحقق تطبيق التعامل مع الماضي تحويلاً لمسار النزاع بشكل أكثر كفاءة، ولتصور مثل هذا الاقتراب بشكل عملي فإنه من المهم التفكير

في قضايا وأسئلة محددة ومتشابهة مع قضايا أخرى طرحها في سياق حالات محددة، مثل:

دور الفاعلين الخارجيين

كعملية غير خطية فإن الانتقال السياسي لا يحدث بمعزل عن غيره من العمليات والفاعلين، وقد يكون دور الفاعلين الخارجيين بالأخص مفيداً أو ضاراً للتعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاع. وربما نسأل:

١. هل يمكن للضغوط الخارجية تثبيط أو تشجيع أو تغيير ديناميات الانتقال؟
٢. متى وتحت أي ظروف تتزايد أو تتخفف قدرة الفاعلين الخارجيين على التأثير على الانتقال؟
٣. فيما يتعلق بالتمويل فإنه يجب على المانحين تفهم أن التعامل مع الماضي عملية غير خطية وطويلة الأمد، وأن خطط التمويل يجب أن تأخذ في الحسبان احتمال حدوث انتكاسات على مدار العملية، إضافة إلى التحسب للديناميكيات السياسية المتغيرة وضرورة ترتيب خطوات عملية التعامل مع الماضي.

على سبيل المثال فإن تمويل تنفيذ عملية السلام في جواتيمالا كان في شكل خطط إدارة مشروعات قصيرة المدى ولم يكن يستهدف توقيتاً محدداً وترتيباً للعملية في إطار الانتقال من نظام دكتاتوري في بلد مر بأكثر من ثلاثين عاماً من النزاع المسلح شديد العنف. إن التغييرات البنوية مثل الإصلاح الحقيقي للشرطة قد تبدأ إلا بعد اتفاق السلام بعقود من الزمن، وعندها يكون تمويل المانحين شحيحاً.

- ١٤ محمد محمود ولد محمود وتيموثي سيسك (٢٠١٣)، عودة علم الانتقال: الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، أوراق جنيف، مركز جنيف للدراسات الأمنية، ورقة ٨٣، العام ٢٠١٣.
- ١٥ أولين وكاميل، ٢٠٠٥، معضلة الانتقال في الدول الديمقراطية صاحبة النزاعات، مجلة هيومان رايتس كوارترلي، عدد ٢٧، صفحات ١٧٢ - ٢١٣، صفحة ١٧٣، صفحات ١٨٢-١٨٨.

حجم ومهمة التعامل مع الماضي:

إن عمليات التعامل مع الماضي تتسم بطول المدى شأنها شأن الانتقال السياسي، مما يقودنا إلى التساؤل حول حجم ومهمة آليات التعامل مع الماضي. وهنا لربما نطرح الأسئلة التالية:

١. هل يمكننا التعامل مع انتهاكات معينة لحقوق الإنسان قبل بدء عملية الانتقال السياسي، أي في الأوضاع التي يطلق عليها "ما قبل الانتقالية"؟
٢. هل يمكن لتدخلات التعامل مع الماضي تعزيز أو إضعاف مثل تلك التغييرات في المراحل المبكرة من الانتقال؟
٣. عن أي "ماضٍ" نتحدث تدخلات التعامل مع الماضي تحديداً في الحالات التي شهدت تاريخياً انتهاكات لحقوق الإنسان؟

نوع "الانتقال"

تكشف الأدبيات والكتابات المختلفة سجالاً كبيراً حول ماهية المراحل المختلفة للانتقال، بما في ذلك "الانتقال الحاد في النموذج" والذي يفترض دوماً أنه مرافق لعمليات التعامل مع الماضي، ومع ذلك فإن تدخلات التعامل مع الماضي أصبحت تحدث بشكل متزايد في مجموعة متنوعة من السياقات وتحمل عواقب ترتبط بقدرتها على الإسهام في تحويل مسار النزاع، وهنا لنا أن نتساءل:

- ما هو حجم التأثير الذي سيخلفه التعامل مع الماضي على تحويل مسار النزاع في حالة عدم وجود انتقال؟
- هل يختلف تحويل مسار النزاع في الديمقراطيات الراسخة؟
- هل يمكن أن يكون لتدخلات التعامل مع الماضي أثر أكبر من حيث تحويل مسار النزاع أثناء "تقدم" أو "انتكاس" الانتقال؟

قد يسهم تحليل مختلف أشكال الانتقال وعمليات التعامل مع الماضي التي تحدث في تلك السياقات في فهم الانتقالات التي ستحدث في المستقبل بشكل أفضل. إن مثال الانتقال الحاد في تونس يكشف أن عمليات الانتقال قد تستمر لمدة سنوات طويلة كما أن آليات العدالة الانتقالية - مثل هيئة الحقيقة والكرامة - تتطلب قاعدة قانونية قوية ودعمًا (خارجياً) مالياً وفنياً وسياسياً لازماً حتى يمكنها تحمّل التغييرات الكبيرة في السياق السياسي. وفي حالة السياقات التي تشهد عمليات تعامل مع الماضي دونما ارتباط بانتقال سياسي واضح المعالم - مثل حالة سريلانكا حيث انتهى النزاع المسلح الذي امتد لعقد من الزمن دون اتفاق سياسي - فإن رقابة المجتمع المدني والمنظمات الدولية لآليات العدالة الانتقالية المقترحة تصبح أمراً باعثاً على التوتر. أما في حالة السياقات التي تشهد انتقالاً من حالة نزاع داخلي مسلح إلى وضع انخفاض لمعدلات العنف المفتوح دون المرور بانتقال سياسي كبير - مثل حالة شمال أيرلندا - فإن حدوث التغييرات البنوية والمجتمعية قد يستغرق وقتاً طويلاً جداً كما يحتمل أن يكون تأثير آليات العدالة الانتقالية محدوداً. وتوضح حالة الأرجنتين أنه وحتى في سياق الانتقال من الدكتاتورية العسكرية إلى نظام ديمقراطي فإن عمليات التعامل مع الماضي قد تستغرق عقوداً من الزمن.

تحدثنا في الفصول الثلاثة السابقة عن أشكال العلاقات والتلاقح المحتملة والهامة بين التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاع. واعتماداً على الاختلافات بين نظرية تحويل مسار النزاعات من جانب والممارسة القائمة للتعامل مع الماضي فقد قمنا بالتوصل إلى نقاط محتملة للتلاقح - على سبيل المثال لا الحصر - وهي كالتالي: تحليل النزاع، والعملية، والتأثير. وفي هذا الفصل الأخير فإننا نبني على هذه الرؤية العامة ومن ثم نتصور ماذا سيكون شكل عملية التعامل مع الماضي إذا تمت مقارنة كل مرحلة عن طريق أدوات تحويل مسار النزاع.

الانتهاء والمتابعة

◀ تثبيت قاعدة للعمل المستدام
طويل الأمد

◀ ترتيب وتأمين أرشيف لحفظ مختلف الآليات
العمل مع مجموعات المجتمع المدني والهيئات الحكومية ذات الصلة لضمان متابعة وتنفيذ فعال للتوصيات (بما في ذلك العمل مع المجتمعات المحلية والإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية، وغيرها)

التخطيط والتصميم

◀ إجراء تحليل للنزاع، بما يشمل الشركاء المحليين
◀ تخطيط استراتيجية تأثير طويلة الأمد وتحديد شكل الإرث الذي يراود تركه
◀ العمل المشترك مع الخبراء في مجالات التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاع

التنفيذ

◀ إعادة التفكير في تحليل النزاع ومراجعته بشكل منتظم أثناء التنفيذ
◀ العمل بشكل مشترك مع خبراء التعامل مع الماضي وتحويل مسار النزاع
◀ اختبار نظرية التغيير بانتظام

◀ من هم الفاعلون في النزاع الذين تم شمولهم؟ ومن الذين تم إقصائهم؟
◀ هل طرأت تغييرات على تحليل النزاع مقارنة بالمرحلة الأولى؟
◀ ما هي اللغات التي يتم استخدامها أثناء العمل (في المحادثة وفي الجانب الفني للعمل)؟ وكيف يؤثر ذلك على التواصل؟
◀ هل لا تزال نظرية التغيير صالحة أم هل تحتاج إلى مراجعة؟ وهل يعني ذلك الحاجة لتغيير الأنشطة وتكييفها بشكل مختلف؟

أولاً: قراءات إضافية حول تحويل مسار النزاعات:

Austin, B., Lundstrom, S., Planta, K., Unger B. eds. (2013). Peace Infrastructures. Assessing Concept and Practice. Berghof Handbook Dialogue Series No. 10, 2013.

Botes, Johannes (2003). Conflict Transformation: A Debate over Semantics or a Crucial Shift in the Theory and Practice of Peace and Conflict Studies? The International Journal of Peace Studies, 8(2): 1-27.

Fischer Simon, et al. (2005). Working with conflict: Skills and strategies for action. 3rd edn, Zed Books, London.

Francis, Diana (2010). From Pacification to Peacebuilding. A Global Call to Transformation. London: Pluto Press.

Gattiker Regula (2007). Mapping of tools and guidelines for conflict analysis in the context of conflict transformation. Political Division IV of the Swiss Federal Department of Foreign Affairs.

Goodhand, Jonathan, Korf Benedikt , Spencer Jonathan (2011). Conflict and Peace in Sri Lanka: Caught in the peace trap. Abingdon: Routledge.

Kayser-Whande, U. and Schell-Faucon, S. (2010). Transitional Justice and Conflict Transformation in Conversation. Politorbis, 50(3): 97-110.

Lund, Michael S. (1996). Preventing Violent Conflicts: A Strategy for Preventive Diplomacy. Washington, DC: USIP Press.

Miall, Hugh (2004). Conflict Transformation: A Multi-Dimensional Task. Austin, Fischer & Ropers (eds.) Transforming Ethnopolitical Conflict. The Berghof Handbook, p. 70.

Ramsbotham, Oliver, Tom Woodhouse & Hugh Miall (2011). Contemporary Conflict Resolution. The Prevention,

ينظر اقتراب تحويل مسار النزاع إلى التعامل مع الماضي على أنه أكثر من سلسلة من الآليات والتدخلات قصيرة الأمد، كما يقدم للفاعلين أدوات حتى يتمكنوا من النظر إلى التعامل مع الماضي **كعملية**. ويفيد القيام بتحليل الصراع في ضمان أنه قد تم اختيار الآليات المستخدمة طبقاً للسياق وليس من بين مجموعة خيارات معدة سلفاً، وهو ما يعزز من حساسية الفاعلين والآليات للنزاع. ويساعد مثل هذا الاقتراب على إدارة التوقعات في كل من الخطوات المتخذة وأن يكون هناك تفهم من الأطراف للآثار المقصودة وغير المقصودة للتعامل مع الماضي على النزاع نفسه. وفي نهاية المطاف فإن من شأن مثل هذا الاقتراب أن يعزز من الأثر التحويلي لعمليات التعامل مع الماضي في المجتمع كما يمكن أن يساعد في تلافي نزاعات عنيفة محتملة في المستقبل.

واقعيًا فإن عمليات التعامل مع الماضي دائماً ما تتصف بالمحدودية سواء من حيث التمويل أو الموارد البشرية أو الوقت أو القدرة على التفاعل مع الفاعلين ذوي الصلة، ولذا فإن فهم مثل تلك العمليات المعقدة بشكل كبير إضافة إلى تحويل مسار النزاع أمر في غاية الأهمية للمانحين والفاعلين والخبراء والممارسين الخارجيين المنخرطين في التعامل مع الماضي. ولا تتعدى مجموعة الخيارات الجاهزة سلفاً والمرتبطة بخطط تمويل قصير المدى أن تكون عقبات لا دعائم لتحويل مسار النزاعات في التعامل مع الماضي. إن غرض استخدام منظور وأدوات تحويل مسار النزاعات هو تطوير ممارسات من شأنها التخفيف من أثر أوجه القصور المشار إليها، فضلاً عن تعزيز الفهم بكيفية تفاعل التعامل مع الماضي مع السياقات الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية بشكل يساهم في المصالحة على المدى البعيد.

and Peacebuilding. Suzanne Buckley-Zistel, Teresa Koloma Beck, Christian Braun and Friederike Mieth (eds.) *Transitional Justice Theories*. Oxon and New York: Routledge.

Lederach, John-Paul (1997). *Building Peace. Sustainable Reconciliation in Divided Societies*. Washington DC. Meister, R. (2002). *Human Rights and the Politics of Victimhood*. *Ethics and International Affairs*, (16):91-108.

Olsen, Tricia D., Payne, Leigh and Andrew G. Reiter (2010). *The Justice Balance: When Transitional Justice Improves Human Rights and Democracy*. *Human Rights Quarterly*, 32(4): 980-1007.

Reflecting on Peace Practice (2009). *Training of Consultants and Advisors Manual*. CDA, Cambridge MA.

Teitel, Ruti (2003). *Transitional Justice Genealogy*. *Harvard Human Rights Journal*, (16): 69-94.

Sisson, Jonathan (2010). *A Conceptual Framework for Dealing with the Past*. *Politorbis No. 50* 3/10.

Newman, Edward, Roland Paris, and Oliver Richmond. 2009. *New perspectives on liberal peacebuilding*. New York: United Nations University Press: 3-14

ثالثاً: قراءات إضافية حول بناء السلام محلياً

Hellmuller, Sara, and Santschi, Martina, eds. (2014). *Is local beautiful? Peacebuilding between International Interventions and Locally Led Initiatives*. Cham: Springer.

Mac Ginty, Roger, and Oliver Richmond (2013). *The Local Turn in Peace Building: a critical agenda for peace*. *Third World Quarterly*, 34(5): 763-783.

Mac Ginty (2011). *International peacebuilding and local resistance. Hybrid Forms of Peace*. Palgrave Macmillan.

Paffenholz, Thania (2014). *International peacebuilding goes local*.

Management and Transformation of Deadly Conflicts. (Third edition.) Cambridge, UK; Malden, MA: Polity.

Ropers, Norbert (2004). *From Resolution to Transformation: The Role of Dialogue Projects*. Berlin: Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.

ثانياً: قراءات إضافية حول التعامل مع الماضي وبناء السلام: مناهج وقراءات نقدية

Campbell, Susanna, David Chandler, and Meera Sabaratnam (2012). *Introduction: The Politics of the Liberal Peace*. In: *A Liberal Peace? The Problems and Practices of Peacebuilding*, edited by Susanna Campbell, David Chandler and Meera Sabaratnam, 1-13. London: Zed Books.

Chigas, Diana, Ernstorfer, Anita, Vaughan, Lee (2015). *From Little to Large: When does Peacebuilding Add Up?* *Journal of Peacebuilding & Development*, 10(1).

Galtung, Johan (1996). *Peace by Peaceful Means. Peace and Conflict, Development and Civilization*, Sage Publications.

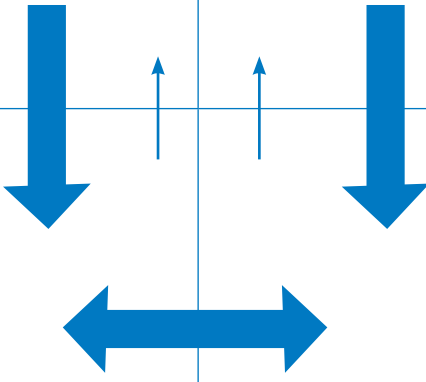
Gready, R. and Robins, S. (2014). *From Transitional to Transformative Justice: A New Agenda for Practice*. *The International Journal of Transitional Justice*, (8):339-361.

Goetschel, Laurent, und Tobias Hagman (2009). *Civilian Peacebuilding: Peace by Bureaucratic Means?* *Conflict, Security & Development*, 9(1): 55-73.

Kumar, Chetan and De La Haye, Jos (2011). *Hybrid Peacemaking. Building National Infrastructures for Peace*. In: *Global Governance*, (18):13-20. http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/UNDP_BCPR_Chetan%20Kumar_Infrastructures%20for%20Peace.pdf. Last consulted 14 June 2015.

Lambourne, Wendy (2014). *Transformative Justice, Reconciliation*

الملحق ٢: مصفوفة تمرين التفكير في السلام RPP Matrix

<p>الأشخاص الرئيسيون قم بالتركيز على إشراك أشخاص أو مجموعات محددة يعد دورهم حاسماً في استمرارية النزاع وحله على حد سواء بسبب سطوتهم أو نفوذهم. إن استراتيجية إشراك الأشخاص الرئيسيين تفترض بأنه ومن دون إشراك أولئك الأشخاص فإنه لا يمكن إحراز تقدم في السعي إلى حل النزاع.</p>	<p>إشراك المزيد من الأشخاص استهدف (ي) إشراك عدد متزايد من الأشخاص في التحركات الهادفة إلى تعزيز السلام، على أساس فرضية أنه يمكن بناء السلام إذا أصبح العديد من الأشخاص نشطين في العملية، بمعنى "مشاركة شعبية واسعة".</p>
	<p>الترجمة إلى الأفعال: ضع (ي) الأنشطة والتغيير المتوقع في خانات المصفوفة</p>
	<p>المستوى الفردي/الشخصي يسعى البرنامج إلى تغيير مواقف وقيم ومهارات وانطباعات الأفراد بناء على افتراض يقول بأن السلام ممكن فقط إذا طال التغيير القلوب والعقول والسلوك وظروف معيشة الأفراد.</p>
	<p>المستوى الاجتماعي-السياسي تبنى البرامج على قناعة بأن السلام يتطلب تغييراً في البنى والعمليات الاجتماعية السياسية بما يدعم خلق أو إصلاح المؤسسات التي تتعامل مع المظالم التي تعد وقوداً للنزاع، أو تعزز من السبل غير العنيفة للتعامل مع النزاع.</p>

مقتطف من تمرين التفكير في السلام ٢٠٠٩، صفحة ١٣ وما بعدها.

Analysing Lederach's conflict transformation theory and its ambivalent encounter within 20 years of practice. Peacebuilding, 2(1).

Dudouet, Veronique (2008). Nonviolent Resistance and Conflict Transformation in Power Asymmetries. Berghof Handbook. Last consulted 14 June 2015: http://edoc.vifapol.de/opus/volltexte/2011/2586/pdf/dudouet_handbook.pdf

رابعاً: قراءات إضافية حول الحساسية للنزاعات

Anderson Mary (1999). Do no harm: How aid can support peace or war. Lynne Rienner, Boulder.

Barbolet A. Goldwyn R., Groenewald H., Sherriff A. (2005). The utility and dilemmas of conflict sensitivity. Berghof Research Center for Constructive Conflict Management.

Chigas, Diana, Woodrow, Peter (2009). A distinction with a difference: Conflict-sensitivity and peacebuilding. Berghof Collaborative Learning Projects CDA.

Conflict Sensitivity Consortium (2012). How to guide to conflict sensitivity. Conflict Sensitivity Consortium. (www.conflictsensitivity.org)

International Alert (2003). Resource pack for conflict transformation. International Alert. UN Conflict Sensitivity Online Course. Free and accessible at: <http://www.unssc.org/home/conflict-sensitivity-online-course>

سويس بيس هو معهد بحثي معني بالممارسة ويهتم بدراسات السلام، ويقوم على تحليل أسباب النزاعات العنيفة وتطوير الاستراتيجيات لتحويل مسارها بشكل سلمي. يهدف سويس بيس إلى الإسهام في تطوير القدرة على منع وقوع النزاعات وتدعيم تحويل مسار النزاعات عن طريق إنتاج أبحاث مبتكرة وتشكيل خطاب السياسة العالمية للسلام وتطوير وتطبيق أدوات ومناهج جديدة لبناء السلام ودعم فاعلي السلام وتقديم المشورة لهم إضافة إلى تقديم وتيسير مساحات للنقاش والتحليل والتفكير والتعلم النقدي.

سويس بيس هو معهد متنسب لجامعة بازل وعضو في الأكاديمية السويسرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، وتضم قائمة أهم الشركاء والمستفيدين من سويس بيس وزارة الخارجية السويسرية ووزارة الدولة السويسرية للتعليم والبحث والابتكار، فضلاً عن منظمات دولية ومنظمات مجتمع مدني ومراكز تفكير دولية.

بريوني جونز تشغل حالياً منصب باحثة أولى في برنامج التعامل مع الماضي في مؤسسة سويس بيس، وهي أيضاً محاضرة في جامعة بازل، كما أنها تقود مشروعاً بحثياً ممولاً من المؤسسة السويسرية الوطنية للعلوم بعنوان "مقاومة العدالة الانتقالية؟ رؤى بديلة للسلام والعدالة"، وتتوزع اهتماماتها البحثية لتشمل المواطنة والمصالحة وبناء الأمة والدولة وسياسات العدالة الانتقالية إضافة إلى مناهج البحث الكمية، ولديها خبرة ميدانية في كل من البوسنة والهرسك وساحل العاج وسريلانكا وأوغندا.

سيدونيا جابرييل حاصلة على دسة الماجستير في علم الاجتماع والتاريخ الحديث والعلاقات الدولية من جامعتي بازل وزيورخ، كما حصلت على شهادة عليا في حل النزاعات من جامعة كوفنتري بالملكة المتحدة إضافة إلى شهادة في التطوير المؤسسي والمهارات الاستشارية الدولية من مؤسسة الإدارة من أجل التنمية بهولندا، وتتركز خبرتها في مجالات تحليل النزاعات وتعزيز مشاركة الأطراف المحلية في عمليات السلام وإعادة الإعمار، والتطوير الاستراتيجي لتدخلات بناء السلام، وتصميم وتنفيذ وتقييم المشروعات، وبناء القدرات في مجال تحويل مسار النزاع وفي مجال الحساسية للنزاعات، وتشغل سيدونيا أيضاً حالياً منصب مديرة المشروعات في مركز بناء السلام FFOK.

إليزابيث بومجارتتر هي خريجة كلية القانون بجامعة فريبورج، وقد التحقت بنقابة المحامين في زيورخ في العام ٢٠٠٢ وتحمل شهادة الماجستير في القانون الدولي الإنساني من أكاديمية جنيف للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، وتعكف حالياً على تدريس القانون الجنائي الدولي في جامعة لوسرن حيث تقوم أيضاً بأبحاثها لنيل درجة الدكتوراة حول مشاركة الضحايا في المحكمة الجنائية الدولية. وقد عملت بين عامي ٩٠٠٢ و٠١٠٢ كمنسق مشروع دعم الوساطة بمؤسسة سويس بيس، وحالياً فإنها ترأس برنامج التعامل مع الماضي وتنسق مشروع الأرشفة والتعامل مع الماضي.